



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>
JTUH
 مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
 Journal of Tikrit University for Humanities

SECTARIANISM AND CONFLICTS: SECURITY CHALLENGES IN THE MIDDLE EAST AND CHANGING THE BALANCE OF POWER

A B S T R A C T

**Rafid Ahmed Moahammed M A in
Political History
Tikrit University**

Department of History
College of Art
University of Tikrit

E-mail : dr.rafid@tu.edu.iq 07713925727

Keywords:

Middle East
Sectarianism
Balance of power
Security and conflicts

ARTICLE INFO

Article history:

Received 2018/8/2
Accepted 2018/8/7
Available online 2019/6/29
Email: adxxx@tu.edu.iq

Sectarianism has become a vague concept due to the confusion of the concept of sectarianism and absence of criteria, which led to our misunderstanding of it as a social and political phenomenon that led to a clear confusion between religious pluralism in the sense that the society includes a large religious diversity which is characterized by harmony and conflict. In addition, the dominance of a religious group is based on traditions of power or on its main position for extraordinary benefits prohibited by law. Sectarianism rises in society and State, the first is related to the way the society operates and the second is the way the state operates, the most obvious example is represented by using religion in politics and consider the religious group in terms of a special interest group. Sectarianism does not apply to the use of clear religious practice in its principles and the heavenly value. The new balance of power in the Middle East has directly affected the US strategy in the Middle East with sectarianism and conflict. The numerous developments in the Middle East are associated with many political, security and economic problems. It has begun clearly when Russia intervened directly and effectively In the region, especially in Syria in an attempt to stabilize its influence and work to change the balance of power in the Middle East and reduce the role of the US and Western and regional powers. This study discusses all these issues.

© 2019 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.26.4.2019.18>

الطائفية والصراع تحديات أمنية في الشرق الأوسط وتغيير توازن القوى. رافد احمد محمد / جامعة تكريت / كلية الاداب

الخلاصة

عُدت الطائفية مفهوما غير واضح المعالم بسبب اختلاط مفهوم الطائفية وعدم ضبطه والذي أدى إلى سوء فهمنا لها كظاهرة اجتماعية وسياسية و أدى إلى الخلط بشكل واضح بين التعددية الدينية بمعنى أنطواء المجتمع على تنوع ديني كبير يمتاز بين الأنسجام والصراع ، وسيطرة إحدى الجماعات الدينية على تقاليد الأمور في السلطة أو على المواقع الرئيسية فيها لتحقيق منافع استثنائية لا يسمح بها القانون .

تبرز الطائفية في المجتمع والطائفية في الدولة فالأولى تتعلق بطريقة اشتغال المجتمع والثانية اشتغال الدولة ، وهي النموذج الأوضح لاستخدام الدين وعصبية القرابة في السياسية والنظر إلى الجماعة الدينية من حيث هي جماعة مصالح خاصة ، وهي تعود إلى إفساد السياسية التي تختلط بالقرابة وتفقد طابعها الديني الشامل فالطائفية لا تنطبق على استخدام الدين الواضح في مبادئه وقيمة السماوية ولكن على استخدام كل أشكال التضامات الخاصة ما قبل السياسية، باتت موازين القوى الجديدة في الشرق الأوسط تؤثر بشكل مباشر على الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بوجود الطائفية والصراع ، حيث تطورات كثير وأحداث متسارعة تشهدها منطقة الشرق الأوسط تعج بالعديد من المشكلات السياسية والامنية والاقتصادية المتفاقمة ، وهذه التطورات بدأت بشكل اكثر وضوحا عندما تدخلت روسيا بشكل مباشر وفعال في المنطقة وخصوصا في سوريا في محاولة منها لتثبيت نفوذها والعمل على تغيير موازين القوى في الشرق الأوسط وتحجيم دور الولايات المتحدة والقوى الغربية والاقليمية ، وسنتناول دراسته ذلك من خلال مقدمة وخاتمة و ثلاث مباحث :

الاول : قراءة في مفهوم الطائفية والصراع .

الثاني : الخلافات السياسية ونمو الطائفية.

الثالث : التغيير في موازين القوى .

المقدمة :

عُدت الطائفية مفهوما غير واضح المعالم وذلك بسبب اختلاط مفهوم الطائفية نفسه وعدم ضبطه والذي أدى إلى سوء فهمنا لها كظاهرة اجتماعية وسياسية أدى إلى الخليط بشكل واضح بين التعددية الدينية بمعنى أنطواء المجتمع على تنوع ديني كبير يمتاز بين الأنسجام والصراع ، وسيطرة إحدى الجماعات الدينية على تقاليد الامور في السلطة او على المواقع الرئيسية فيها لتحقيق منافع استثنائية لأيسمخ بها القانون . وهنا تبرز بوضوح الطائفية في المجتمع والطائفية في الدولة فالأولى تتعلق بطريقة اشتغال المجتمع والثانية اشتغال الدولة .

الطائفية هي النموذج الأوضح لا استخدام الدين والعصبية القرابية في السياسية والنظر إلى الجماعة الدينية من حيث هي جماعة مصالح خاصة ، وهي تعود إلى إفساد السياسية التي تختلط بالقرابة وتفقد طابعها الديني الشامل .

الطائفية تعود إلى إفساد الدين وتُحول جماعة إلى مجموعة عنف من اجل مصالح دنيوية وتعيد تفسير العقيدة نفسها بما يبرر السيطرة والسطو على مصالح الجماعات الاخرى .

وهنا فأن الطائفية تكون مجموعة الظواهر التي تُبرعن استخدام العصبية الطبيعية، أي تكون ما قبل السياسية الدينية والتي ترتبط بظاهرة المحسوبية في سبيل التجاوز والالتفاف على قانون السياسية العمومية وتحويل الدولة من اطار توليد ارادة عامة ومصالحة كلية إلى اداة لتحقيق مصالح خاصة وجزئية .

فالطائفية لا تنطبق على استخدام الدين الواضح في مبادئه وقيمة السماوية ولكن على استخدام كل اشكال

التضامات الخاصة ما قبل السياسية .

وبانت الطائفية في العراق اسلوبا لتوزيع مغنم السلطة وامتيازاتها .. وهذا لم يكن الطريق الصحيح للتعامل مع احتياجات الشعب وانتشاله من دوامة مشكلاته المتوارثة من الأنظمة السياسية المتلاحقة ، وأدت الطائفية في العراق إلى افراغ الديمقراطية من مضامينها وأدت إلى زيادة الازمات والاحتمات بين اطراف الحكم .

من هنا تشكل دراسة الظاهرة الطائفية في العراق مدخلاً للكشف عن الاطراف التي يعانى منها المجتمع العراقي حيث تقدمت الولاءات الفرعية على الولاء الوطني .. والذي تُشكل خطرا كبيرا على بقاء الوطنية كرابطة جامعة تُمثل تجاوز الأنتماءات الفرعية (الدينية و القومية) وتؤسس لتضامن أشمل من التضامن الاهلي الفئوي الذي يحفظ وحدة الجماعة الوطنية ويجعل منها كتلة متراسة متضامنة ومتكافئة ، ويجعل من رفض الطائفية تجردا من الميول والاعتقادات الدينية والمذهبية ، سعيا للوصول إلى الموضوعية اللازمة لتفسير الظواهر الدينية وليس جعلها اساسا في حكم العلاقات بين الافراد ، ويجعل من رفض الطائفية سلاحا ضد اقتران الدين بالعنف والتخلف عن الأنسانية التي تجمع الناس ، وبالتالي فأن الابتعاد عن الفكر الطائفي يعمق من الدلالة الدينية .

باتت موازين القوى الجديدة في الشرق الأوسط تؤثر بشكل مباشر على الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بوجود الطائفية والصراع ، حيث تطورات كثير وأحداث متسارعة تشهدها منطقة الشرق الأوسط تعج بالعديد من المشكلات السياسية والامنية والاقتصادية المتفاقمة ، وهذه التطورات بدأت بشكل اكثر وضوحا عندما تدخلت روسيا بشكل مباشر وفعال في المنطقة وخصوصا في سوريا في محاولة منها لتثبيت نفوذها والعمل على تغيير موازين القوى في الشرق الأوسط وتحجيم دور الولايات المتحدة والقوى الغربية والاقليمية ، هذه التحركات الروسية اثارت مخاوف العديد من الدول والحكومات الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تعارض بقاء الحكومة السورية بقيادة الاسد ، وخشية بعض الدول الاقليمية والعربية من اتساع نفوذ إيران وباقي الاطراف المعارضة ، كل ذلك أدى إلى تعقيد الامور وتساعد حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط ، وهنا لا بد للولايات المتحدة وحلفائها التقليديون من بناء استراتيجية لتوازن القوى تمنع او تحجم التدخل الروسي ، وتحقق مصالحها بشكل اكمل .

وسنتناول دراسته ذلك من خلال ثلاث مباحث:

الاول : قراءة في مفهوم الطائفية والصراع .

الثاني : الخلافات السياسية ونمو الطائفية .

الثالث : التغيير في موازين القوى .

ثم الخاتمة والاستنتاجات و قائمة المصادر .

المبحث الاول

قراءة في مفهوم الطائفية والصراع

الطائفية أداة يستخدمها أصحاب المشاريع السياسية ، حيث تؤثر الشكوك المتبادلة والتبعية الطائفية على

سلوك النخبة السياسية التي تتطلع إلى تكوين جمهور ناخبين ، وحشد الدعم الشعبي⁽¹⁾ .

تنتج الطائفية أزمات سياسية بسبب عدم قدرة القوى الرئيسية فيما بينها للوصول إلى توافق يفضي إلى حفظ الصراع الطائفي فيما بينها ولا يعطي للحكومة فرصة تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإشاعة الاستقرار الامني و السياسي ، والأزمة الطائفية في العراق تحكم السياسين العراقيين اكثر من قدرتهم على التحكم بها ، لأن عقولهم سيطرت عليها دائرة الشك بالآخر ، وبذلك اصبحوا يرفضون النصيحة الصادقة من المخلصين وبدأت التصريحات المتناقضة بينهم عبر وسائل الاعلام وكأن خطابهم مركزاً على مسائل الخلاف واستخدام آلية (التسقيط) بتتزيه أنفس البعض وتحميل الاخر كل الخطايا ، لأنه من الصعب أن يتجرد الأنسان الطائفي عن ذاته تماما ، كي ينظر في معتقد الآخر بالحياد والموضوعية اللازمين للمعرفة الحقة ، من دون إدانة أي أحد ، والطائفيون قد أدمنوا الوجبات العقائدية الجاهزة التي تُقدم من معادل الديانة ، وتبرز بوضوح ظاهرة (ديانة يدينون بها ، وديانة يدونونها).

يعتقد البعض أن الطائفية مصطلح مقترن بالدول ذات النهج الاسلامي بالحكم ، و لكن الحقيقة أن الطائفية كممارسة موجودة منذ القدم و في شتى دول العالم ، وبذلك تكون ظاهرة الطائفية شديدة التعقيد و متعددة الواجه ، تخلف نتائج متعددة على استقرار الدولة حسب الفهم السائد للظاهرة⁽²⁾ .

والتعريف السلبي للطائفية هي تنشئة تقوم على الضغينة والنفاق تجاه الطرف الاخر وهذا كله بدون سبب واضح بل هو نتيجة الشحن بالمشاعر العاطفية وتلفيقات كل طرف ضد آخر⁽³⁾ .

وعرفها الدكتور عزمي بشاره بأنها ظاهرة حديثة أبعد ما تكون عن تحديد مصالح الامة ، بل تسعى إلى ضمان مصالح ضيقة للطائفة وافرادها ، وتؤدي إلى تهميش المصالح الوطنية والقومية⁽⁴⁾ .

ويذهب الاتجاه الايجابي لتعريف الطائفية كما قدمه الدكتور طه العلواني فالطائفية لديه هي فكرة الاقلية العددية الصغيرة المتحركة في اطار الكل المشدودة اليه ، بغض النظر عن دينها او عرفها او لغتها ، وقد ظل المفهوم يستخدم للإشارة إلى كيانات متعددة في خصائصها ، ولم تظهر المفهوم باعتباره ازمة الا في الاونة الاخيرة ، وذلك تحت تاثيرات عوامل داخلية وخارجية ، مما جعل المفهوم يخرج بمفاهيم اخرى ذات مضمون فكري او فلسفي او عرقي او مذهبي او ديني واصبح بديلا لها⁽⁵⁾ .

هذه المفاهيم للطائفية تجعل من الطائفية واضحة المعالم في الميدان السياسي ويؤدي إلى أنتقال الطائفية من تواجدتها على مستوى الافراد داخل المجتمع إلى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي اليها هؤلاء الافراد وتجسيدها على مستوى الدولة .

يبرز تاثير الطائفية على الاستقرار السياسي الذي يتمثل في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الازمات التي تواجهه ، وقدرته على ادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات حاجات المواطنين⁽⁶⁾ .

تؤثر الطائفية على الاستقرار السياسي الذي لا يعني الجمود او عدم التغيير، بل يتمثل كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل بالطرق السلمية وكذلك قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي

بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في اقصى الظروف ، ونرفض الفكر الطائفي وننظر إلى المسألة من زاوية التدين ، لا الدين ، بمعنى من الزاوية التي يتعبد بها الناس ، ويفهمون من خلالها الدين ، الذي هو في نهاية امره نصوص لا تنطق بذاتها وأما ينطق الناس بها ، ويبعد كل الاطراف الطائفية عن حالة التمرد الدائم .

عُد التمرد حالة تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي والتمرد في اكثره ذو طابع طائفي ، ففي اطار العملية السياسية في العراق ازداد التطرف الطائفي ودعا الاطراف المتنازعة أن تتخذ حالة من التمرد على الاخر ، وكل الاطراف الطائفية المتنازعة تمتاز بالتمرد الطائفي والفكري ، وتتمو التمردات الطائفية في العادة بسبب وضع النظام السياسي المترزع ، فالاطراف المتنافسة يضعون هدفاً وأحداً على حساب الاخرين وهو السيطرة على مؤسسات الدولة او على اكبر حصة فيها والذي يؤدي إلى زيادة المنافسة بين الحكومة المركزية والسلطات الاقليمية ومجالس المحافظات ، وهنا لابد من تلجأ اطراف الصراع إلى حشد الدعم من مؤسسات عرقية او طائفية ، ويصبح التفكك الاجتماعي نتيجة حتمية ويزداد التوتر بين من يرغبون في دمج وتوحيد السلطة وبين السلطة التنفيذية المركزية وبين من يرغبون في جعل السلطة اكثر لا مركزية⁽⁷⁾ .

تؤثر الطائفية على حقوق الاقليات ضمن مبدأ المواطنة ، فالأقليات تعني مجموعة سكان اقليم او دولة ما تخالف الاغلبية في الأنتماء العرقي او الديني او اللغوي دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفاً سياسياً وطبقياً متميزاً ، أي دون اتخاذ موقف عدائي ضد الاغلبية ، ويستخدم مفهوم الاقليات بالمعنى الطبقي السياسي كأن يقال طبقة حاكمة والتعامل مع الاقليات يتخذ اتجاهين متباينين ، ففي الدولة المتقدمة لا يشكل تواجد الاقليات عقبة امام الوحدة الوطنية ، فالكل يسأهم في الوحدة الاجتماعية ، اما في دول العالم الثالث فيظهر جلياً مبدأ (فرق تسد) من خلال تحريض الاقلية ضد الأكثرية بحكم أنها مضطهده ، وأن الاغلبية تعامل الاقلية وكأنها لا تنتمي للوطن فيضعف ذلك من ولائها الوطني⁽⁸⁾ .

وهكذا يصبح التمثيل الطائفي في نظام الطائفية السياسية معياراً سياسياً لضمان حقوق الاقليات ، لأنه في ظل المجتمعات التعددية والتوازنات السياسية لا يوجد تمثيل سياسي على اساس وطني بحت وغير طائفي يستطيع تجسيد كافة الطوائف والاقليات على الساحة السياسية ، ويعزز التشدد الطائفي القائم على الأكثرية التعددية للطائفة سوى التهميش والنبذ وحتى الاضطهاد والقمع المباشر احياناً ، الطائفية تؤدي إلى تشدد البعض باتخاذهم النظام الطائفي والتمثيل العشائري والعصبية ويعتبرون ابتعادهم عن ذلك هو تخلي عن المواطنة والحقوق السياسية ، ورافضين حتى الفكرة القائلة بأن الحاكم هو ظلُ الله في الارض وكذلك متجاهلين (من شق عصا الطاعة فاضربوا عنقه) بغض النظر ما لدينا من تحفظ على هذا الطرح الا أننا نرفض تماماً مبدأ (السمع والطاعة ولو لعبد حبشي).

والاقصى عندما تكون الطائفية قوة بشعة ورجعية وتساعد على زيادة الرغبة لدى الاطراف الطائفية في تحويل الصراعات الطائفية إلى نزاعات قومية ، والطائفية ونتائجها هي عمل آثم أدانتها كل الاديان السماوية ولا بد من الاعتماد على خطاب سياسي عراقي لنبذ الطائفية والأنشقاق لكونها شراً، ولا بد من أيجاد ثقافة لدى

الطوائف المتناحرة من التخلص من الهوية الطائفية ككل⁽⁹⁾ .

تؤثر الطائفية في بنية المشهد العراقي وتخلق منه مجموعة من المسائل المعقدة لمختلف القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية ، ولأن المجتمع العراقي يتسم بالتعددية في الانتماء ، لذلك فالسلوك الطائفي سيؤثر بالتأكيد على مستقبل العراق السياسي لأن تعدد المرجعيات المجتمعية ناتجة عن تعددية الانتماء ، وعلى العموم فإن تلك المرجعيات تكون هشة عندما تمارس السلوك القسري تجاه القوى السياسية المعارضة ومنع أي تفاعلات سياسية إيجابية ، ذلك يؤدي إلى ضعف النخب السياسية وتنتج بالضرورة صراعا فكريا بين فئات وطوائف المجتمع .

الصراع ظاهرة طبيعية ملازمة لوجود الجماعة ، ونأخذ طابعا مرضيا يؤدي للاختلال الوظيفي ، فالصراع اذا هو نتيجة جانبية للتغيرات التي تحدث في المجتمع ، وتؤثر في ذلك الطبيعة الأنسانية الحاوية لدوافع عدوانية متصلة كالطمع والأنانية ، واسباب الصراع عقلانية تنشأ على اختلاف في الاهداف وأن تعارض النتائج المتوقعة واسباب غير عقلانية تنشأ عن العدائية في السلوك كما تكمن إحدى اسبابه في التغييرات الحاصلة في المراكز والادوار⁽¹⁰⁾ .

ويبقى الصراع دائما ملازما وناتجا عن السلوك الطائفي ، ويصبح الصراع في ذلك وسيلة لامتلاك القوة ومصادرها لاستخدام القوة ذاتها وبمختلف اشكالها، لذلك ذهب البعض إلى القول بحقيقة كون الصراع تنازعا للارادات الرامية لتحطيم أحداها الاخرى ، وبذلك يكون الصراع راميا إلى تليين الارادات لا تحطيمها لتحقيق الاهداف الكامنة ورائهم⁽¹¹⁾ .

ومن تلك التوصيفات تتنوع وتعدد مداخل الصراع ضمن اطار الدولة الواحدة ، وتأخذ شكل طائفيا اجتماعيا او سياسيا او شكلا دينيا عقائديا او طبقيا او عنصريا ويمكن للصراع أن يأخذ شكلين او اكثر من هذه المداخل والتوصيفات ، وفي اطار الدولة الواحدة يكون للدين والسياسية مداران ، كالأهـما قائـم بذاته نظريا حول محوره ، وكالأهـما يتم في مسار خاص به ، فمدار السياسية على محور الحاكم ، سواءا كأن هذا الحاكم فردا (ملكا) او كأن الحاكم بيد جماعة ضابطة (ديمقراطية) ، وهنا تتحدد العلاقة بين الله والأنسان وليس بين الله والطائفة .

فالعلمية السياسية الناضجة تعني في ابسط معانيها التنافس السلمي من اجل تداول السلطة على وفق تشريعات ضابطة لحركة المختلفين ومتقنة للتعايش المشترك والمشاركة الحقيقية في ادارة الدولة والمجتمع ، عندما تكون الظروف ليست ناضجة ومستقرة يتطور هذا التنافس ليصبح صراعا تحاول اطرفه دعم مراكزها على حساب مراكز الاخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق غاياتهم او تحييدهم باخراجهم من اللعبة السياسية اوحتى تدميرهم⁽¹²⁾ .

النقطة الجوهرية في ارادة أي صراع ومنه الصراع الطائفي من قبل اطرافه ترتكز على تحديد كل طرف اهدافه والوقوف على عوامل قوته وعوامل ضعفه ، اذ يرمي أحد الاطراف من نشاطه في ادارة الصراع تكتيكيا و استراتيجيا تعظيم عوامل قوته واضعاف عوامل خصمه وتحقيق اهدافه السياسيـه الواحدة تلوى الاخرى على وفق الواقع المتحقق على الارض الذي يغير بدوره أنماط ردود الفعل القاضية باتخاذ تكتيكات مختلفة ومتعددة

في ادارة الصراع بين تقدم وتراجع التمسك بتلك الحقوق التاريخية المراد بها الالتفاف الاستراتيجي لتحقيق اكبر قدر من المكاسب⁽¹³⁾ .

بات مألوجري من صراع الطائفي في العراق واستقراء خططه ومستقبله ، فأن الفكرة الاولية هي التعرف على اطراف الصراع المتحالف منها ، والمختلف بعضه مع البعض وقوة تاثير ذلك الاختلاف وذلك التحالف بين كل قوة واخرى ، ولفهم الصراع الطائفي يجب عدم الاكتفاء بفهم اسباب الصراع بين الاطراف المتناقضة وحدود الصراع بينهما بل يجب فهم طبيعة الصلات بين كل قوة واخرى في داخل كل تحالف سياسي ، لأن ذلك يؤثر في اطراف ادارة الصراع ومستقبله وخاصة اذا وصل الصراع إلى منتهاه ومراحله المفصلية .

شهد العراق بعد عام 2003 حربين معا ، الاولى تتمثل بالعمليات العسكرية الاميركية ضد العناصر المسلحة التي اعلنت رفضها للاحتلال الاميركي ، والثانية هي الأكثر أهمية بالنسبة لمستقبل العراق السياسي متمثلة في الصراع الطائفي لتحديد الطرف الذي سيقدر مصير ومستقبل البلد ، وما يسجل على هذا الصراع كونه صراعا سياسياً أي أن حالة انسحاب أحد طرفيه ستترك فراغاً في الساحة السياسية ليشغله الطرف الاخر ، وهذا ما عمل عليه الامريكأن⁽¹⁴⁾ .

أن ما يحدث في الصراع الطائفي في العراق هو السعي إلى التكتل والأنشقاق للتساوم مع الاطراف الاخرى للحصول على مكاسب حزبية وسياسية ، ذلك يعقد ويفشل ادارة الصراعات لأنه يخلق بيئة فاشلة للحوار بسبب التراكمات المورثة والتي تسهم في جعل العمل السياسي يستند بالسلوك الطائفي مغذياً المشاعر السلبية لدى كل طرف من الاطراف لاتباعهم ، وينتج الصراع الطائفي حسابات قائمة على تفسير النيات والمقاصد لا تفيد الا المنخرطين والمؤيدين للصراع الطائفي وهذا كله في النتيجة يؤثر على مصالح وقضايا المجتمع ويُفشل ادارة الصراع السياسي المتلبس بالطائفية ، وهنا فأن الصراع الطائفي يخلق امرين : الاول : توجه البعض بقوة إلى الدين باعتبارهم (صالحين) ويؤخذون صفة المهمشين والمظلومين والذي ينتج مع مرور الزمن حالة التمرد على النظام السياسي والساعية إلى السلطة ويتخذون من (الثورية) سلاحاً في حال فشل الوسائل التقليدية المعترف بها في المجتمع .

الثاني : رضا البعض المؤقت بالسلطة السياسية السائدة واقتناعها بالزائف بالطائفية هرباً من المواجهة وهذا لا يعد تهديداً للسلطة.

أن التنوع الطائفي يمثل واقعاً اجتماعياً والذي أسس للطائفية السياسية التي خلفت قصوراً في تراجع الأحزاب المتخذة بها ، الامر الذي قاد إلى صراع سياسي على الاصعدة الوطنية و الاقليمية والدولية كافة ، كما ولد اضطراباً ثقافياً - اجتماعياً كبيراً ويتشظى للهوية الوطنية الذي زج بالطائفية الدينية في معترك صراع ذي ازدواجية بين الخطاب السياسي وبين الواقع العملي الناتج عن الأنقسامات الطائفية⁽¹⁵⁾ .

باتت القوى السياسية المتصارعة في العراق عاجزة عن تجاوز خلافاتها وعدم قدرتها اللجوء إلى المفاهيم والقيم الديمقراطية والاعتدال لأيجاد حلول لهذا الصراع الطائفي وعدم اللجوء إلى التهديد والوعيد والتعابير الجارحة ، ويجب وضع مصالح الشعب وامنه عند البحث عن المعالجات الجادة لتجاوز الخلافات ، لأن عكس ذلك سيفتح الابواب على كل الاحتمالات ويصبح من الصعب ادارة الازمة واحتواء الصراع دون دفع

اثمأن باهضة والتي ستتج إلى تردي الاوضاع الامنية والاستقرار وعودة دوامة العنف والاقنتال الطائفي من جديد وبذلك ستقطع أنسجة الربط للمجتمع العراقي ويتجه على حاضنات اقليمية او دولية تحميها ، وكأن طريق التوافق بقيادة العملية السياسية واعتماد المحاصصة الطائفية والاثنية اسلوب لتوزيع المغنم والاستيلاء على السلطة وامتيازاتها ، وذلك لم يكن الطريق الامثل للتعامل مع احتياجات الشعب وأنتشاله من دوامة مشكلاته ومصاعبه المتوارثه من الأنظمة السياسية السابقة .

فالاعتدال هو الحل الأنسب لأن التطرف الطائفي يجعل من الدين ثقافة ، وتذوب القيم والمبادئ والثوابت الدينية ، ويظهر ذلك واضحا في تفاصيل الحياة اليومية للجماعة الطائفية ، ويزداد تكريس الطقوس والشعائر الدينية الطائفية ، وتصبح واجبات اجتماعية تدعو مريديها إلى احترامها وتبجيلها.

المبحث الثاني:

الخلافات السياسية ونمو الطائفية

زيادة الخلافات بين الاطراف الفاعلة والنافذة في العملية السياسية يعني تردي الاوضاع وتعطيل وتنفيذ البرامج والمشاريع التي تخدم الشعب وتعلو بواقعه المرير والمأساوي ، وأن أحداث الخلافات بين اقطاب العملية السياسية والعجز في احتواء تداعياتها هو نتاج صراع المصالح والاستحواذ على اكبر قدر من الفوائد التي يتم الحصول عليها نظام المحاصصة ، وما وصلته الخلافات والتناقضات بين القوى والأحزاب السياسية الفاعلة للعملية السياسية من الصعب تجاوزها دون معالجات جذرية لها ، وبخاصة بعد أن أنتقلت إلى الشارع لتزرع فيه عوامل الفرقة والتناحر بين مكونات الشعب واطيافه وتعطيل الحياة وتجمدها وتصيبها بالارتباك والحيرة وفقدان الاستقرار السياسي والاجتماعي وتوقف عملية التطور والتقدم .

لا يمكن تجاهل البعد الاقليمي في خلافات الأحزاب السياسية العراقية والذي تأثر بالموجة الطائفية التي اجتاحت العراق ، وكذلك اصاب بعض دول الجوار الشعور بالقلق من تلك الموجة الطائفية ، والذي زاد الامر سوءا أن بعض القوى السياسية الداخلية في العراق قد اشاعة الفتنة الطائفية المذهبية ، والتي أنتجت دمارا للبنى التحتية ، وللدور الخارجي تأثير واضح في تقجير الصراعات الداخلية العراقية والتي أنعكست على اغلب دول العالم العربي على شكل تطرف يطرح من خلال السياسين والتدخل الخارجي يؤثر في الصراعات الداخلية العراقية لأن المجتمع العراقي يتسم بعدم الاستقرار والنضج السياسي والذي هيء الظروف المناسبة للتدخل الخارجي⁽¹⁶⁾ .

شكل الصراع بين الأحزاب السياسية في العراق إلى ضعف سلطة الدولة لأن المبدأ الصحيح هو عدم تدخل الدولة واحزابها السياسية في العلاقات الدينية التي يقيمها الفرد مع ربه سواء من جهة ممارسة الشعائر الدينية او من جهة التحلي بسلوك أنساني راقى يجسد فطرته الأنسانية ، ولأيحق للدولة والأحزاب السياسية اضافة محرمات إلى محرمات الاديان السماوية ، ولكي تبقى العلاقات المجتمعية راقية ومستقرة فمن الضروري ابتعاد الدولة واحزابها السياسية من التدخل في الشؤون الدينية ، وتكون علاقة افراد المجتمع بكل طوائفه مع الدولة قائمة على طاعة سلطة الدولة بالتقيد بالقوانين والتشريعات التي تسنها لحماية ممارسة

وتنظيم القيم الأنسانية .

الأحزاب السياسية الحاكمة ملزمة أن تتفادى استمرار الصراع فيما بينها دون الالتفات إلى المنافع الشخصية وأما يكون شغلها الشاغل هو مشاعر وآلام وحاجات المواطنين ، والعمل على رفع القادرين منهم إلى سدة المسؤولية وإدارة شؤون العامة ، والخلافات والتجاذبات بين الأحزاب السياسية النافذة يعني استمرارية تردي الأوضاع وتعطيل تنفيذ المشاريع التي تخدم الشعب وتعلو بواقعه⁽¹⁷⁾.

عندما يدخل الصراع والعنف طرفا في معادلة (الدين (الطائفة) / السياسة) يكون صراعا اصيلا قويا ، لأنه يتعجر من طرفي التوازن الطائفي واحساسهم بالقوة ، فبأسم الطائفية تتجه الجماعة الطائفية الثورية للعنف المزدوج ، ضد الواقع السياسي وضد الاعتقادات العمومية للطائفة الأخرى ، وتلغي مشروعية السلطة السياسية ، وبذلك تكون القوى السياسية الحاكمة مجبرة إلى اتخاذ العنف المنظم للقضاء على الجماعة الطائفية الثوية لاقتلاع جذورها والقضاء عليها دون الانتباه إلى أن تلك الجذور مرتبطة بالجماعات الطائفية وبتراثها الفكري ، دون التفكير باتخاذ التوازن طريقا للحل والتفاهم.

تستطيع السلطة السياسية تحقيق توازن في المجتمع العراقي عندما تتحرر من صراع الأحزاب السياسية ، وتمارس سلطتها عليه لتنظيمه وضمان حقوق جميع افراده دون تمييز وبذلك تستحق أن تسمى (سلطة الضبط) التي تختصر منهجها في تحقيق الاستقرار في المجتمع وضمان حياة افضل لافراده مع عدم التدخل في حرياتهم الشخصية وقناعاتهم الفردية او الجماعية ، لأن السلطة في أي دولة تحتاج إلى قناعة الافراد بها للأنتقياد لها ، اذ مثلما يقبل الأنسان بالأنتقياد الطوعي للدين ينبغي أن يقبل الأنقياد الطوعي لسلطة دولته المتماسكة ، ويأتي ذلك من قناعته بها وبقوانينها ، وتعد هذه الصورة المثالية لسلطة الدولة في المجتمع⁽¹⁸⁾.

عرفت الأنسانية عبر التاريخ أنواع عديدة من السلطة الطاغية تحت تسميات متعددة وافكار مختلفة وابرزها الفكر الديني او ما يسمى (السلطة الدينية) والتي فرضت من خلال ذلك الفكر الطائفي بسبب المنظور الديني ، ومارست من خلال الأحزاب السياسية المنشودة العنف بمختلف اشكاله لقهروا الناس بأسم الدين .

عد التشطي الاجتماعي وتعدد الهويات من أهم العوامل التي أدت إلى طوفان الأحزاب السياسية في العراق ، وذلك في غياب مرجعية قادرة على أن تجمع كل الاطيفاف في هوية عراقية وأحدة ، وعلى خلفية هذا التشطي ظهرت احزاب سياسية تسعى لضمان حقوق الاقليات الاثنية والدينية التي تمثلها وأن كانت صغيرة من الناحية الديموغرافية ، وقد افرز ذلك مجموعة من الطوائف الغير منسجمة فيما بينها والتي سعت إلى تشكيل كيأن سياسي او حزب يمثلها ، فتشكلت احزاب تعبر عن هوية مركبة (عراقية / دينية) ومثال على ذلك ما حصل عند الكرد الفليين اذ رفضت الأنتماء المذهبي او القومي خوفا من استهلاكهم وابتلاعهم ، وقد شكلوا اربعة تنظيمات سياسية شاركت جميعها في العمليتين الأنتخابيتين في العراق ، كما بلغ عدد الأحزاب السياسية والتنظيمات لاتباع الديانة المسيحية (12) توزعوا بين حزب واتحاد ومنظمة سياسية وحركة ، اما التركمان فقد أنتظموا في (14) تكتلاً سياسي⁽¹⁹⁾.

الأحزاب السياسية المتصارعة في العراق لا تعي بأن الخير والشر موجودان في متناول ارادة الأنسان يتسجدان في الهدف من هذه الاهداف المسخرة له بمقدار معرفته لها ، بغض النظر عن نتيجة الهدف خيرا ام شرا ، فالخير والشر ليسا مستقلين عن الأنسان ولا توجدان خارج دائرته ، بل هما فعلاّن مرتبطان بعمل الأنسان الواعي .

يبرز الصراع بين الأحزاب الدينية السياسية السلطوية حول الشخص الكاريزمي كما هو الحال في الأحزاب الدينية في العراق جميعها ، اذ يلتف الحزب حول رجل دين او رمز ديني يمارس من خلال تأثيره على جماهيره ، وظاهرة الزعامات الدينية في المشهد الحزبي السياسي العراقي هي الأكثر وضوحا ، فقد استثمرته الأحزاب ورموزها الدينية في التعبئة العاطفية للجمهور واستغلت الهياج العاطفي عندهم وسيلة للكسب السياسي⁽²⁰⁾.

تتمسك الأحزاب السياسية الدينية بالشخصية الكارزمية للقائد دون الاعتبار لفكرة تعایش افراد المجتمع في دولة يخضعون فيها للقانون الذي يضبط حياتهم ويحمي حقوقهم من الانتهاك ، ولا تدرك الأحزاب السياسية الدينية المتصارعة بأن أي فرد في الدولة المدنية يجب أن لا يخضع لانتهاك حقوقه من طرف اخر سواء كان من شخص كفرد من افراد المجتمع او معنويا كمؤسسة ما ، لوجود سلطة عليا هي سلطة الدولة التي تنظم المجتمع وتطبق القانون بحيث يلجأ اليها الافراد في حال تعرض حقوقهم للتهديد بالانتهاك او التعدي ، اذ تجعل من القانون اداة تقف فوق الافراد وعليهم جميعا احترامهم .

الأحزاب السياسية الدينية ذات السطوة في صراعها مع الآخر فأنها تمتاز بالاتي:-⁽²¹⁾

اولا / تاخذ شرعيتها من الشخصيات الكارزمية الدينية مقابل امتيازات تعطيها لهم.

ثانيا / تاخذ مددها المالي من الاغنياء مقابل امتيازات تعطيها لهم .

ثالثا / لها جنود في ممارسة القمع وفي يدها الجيش والشرطة والسلطات التنفيذية كلها.

رابعا / تدعي لنفسها حاكمية الله بينودها الخمسة .

تزايد الصراع السياسي بين الأحزاب الدينية ينتج بالضرورة تطرفا طائفا يؤدي إلى غياب الرؤية السياسية وعدم وضع استراتيجية حقيقية مشتركة لعملية بناء الدولة العراقية واستشراء الفساد ، ذلك تسبب بخلق الازمات وتراكمها ، وعادة ما كانت تلك الأحزاب الطائفية تحل الازمات السياسية بالتوافق فيما بينها بطريقة تقسيم الكعكة .

استمر الصراع السياسي الطائفي في العراق ولم يدرك سياسي تلك الأحزاب ولا قاداتهم بأن التعددية الحزبية تعني توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات او اشكال مؤسساتية ، أي أن السلطة لا تكون حكرا على فئة معينة ، سواء كانت هذه الفئة سياسية او أيولوجية او اثنية او قومية ، بعبارة اخرى المقصود بالتعددية السياسية نوع من التنظيم الاجتماعي يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة يُسلم بضرورة وجود افكار وقيم ومؤسسات متعددة في النظام السياسي⁽²²⁾.

احيانا يكون الصراع بين الأحزاب الطائفية عنفيا ومتأصلا ، لأنه يخرج من طرفي التوازن الطائفي ، فبأسم (الدين) تتجه الجماعات الطائفية الثورية والعنف المزدوج ، ضد الواقع السياسي من جهة ومن جهة

أخرى ضد الاعتقادات الدينية للطائفة الأخرى ، وتحاول في ثورتها إلغاء مشروعية السلطة السياسية الحاكمة وتدين كل ما هو مخالف رأيها الديني الطائفي ، وهنا تبدأ السلطة السياسية بحجة الحفاظ على أمن الجميع باستخدام العنف بشكله المنظم أو غير المنظم للقضاء على تلك الأحزاب السياسية الدينية الطائفية الأكثر قوة وتأثير ، ومن هنا يزداد الصراع لأن تلك الأحزاب الطائفية تستند على إرث ديني وتاريخي يساعدها في استمرارها على الصدام.

تبتعد الأحزاب السياسية الدينية المتصارعة عن كل مفاهيم بناء دولة المؤسسات ، وذلك لأنها تعطي الشرعية لقوة الطائفية وتبرر لرموزها ادعاء عدم السقوط في الخطأ ، وتدعي كذلك لنفسها معرفتها بالحقيقة المطلقة وحفظ الدين والوصاية على الفكر وترسيخ مؤسسات دينية دعماً لامتيازاتها وتحرم وتحلل وتكفر معارضيهما لديهم .

نلاحظ في العراق إخفاقات متتالية بسبب عجز الأحزاب السياسية المتواصل في فهم التعددية الحزبية ، لأنهم لا يدركون بأن نجاح العمل السياسي لا يكون إلا في الدول التي تصون الحريات العامة ، خاصة حرية التعبير عن الرأي والمعارضة ، فلا يمكن تصور قيام نظام تعدد الأحزاب في دولة من الدول ما دام أنه لا يعترف فيها للأفراد بحرية التعبير عن الرأي وحرية معارضة الهيئة الحاكمة⁽²³⁾.

وبذلك يكون نظام تعدد الأحزاب ينسجم أكثر من غيره مع مبادئ الديمقراطية التي تمنح للجماعة حرية الرأي وحققها في الدفاع عن معتقداتها بالطرق القانونية ، وإذا كان نظام تعدد الأحزاب يحقق ديمقراطية الحكم ، ذلك يعني أن كثرة عدد الأحزاب السياسية ، بل أن مفهوم ارتباط تعدد الأحزاب السياسية بالفكر الديمقراطي هو في برنامج هذا الأحزاب وغاياتها.

ما زاد من تفاقم الصراع السياسي الطائفي في العراق هو كثرة عدد الأحزاب السياسية بكل أنواعها واتجاهاتها ، فوصفت حالة الأحزاب السياسية في العراق بالحالة الانفجارية ، فمن نظام الحزب الواحد المهيمن ومجموعة صغيرة من الأحزاب السرية إلى تعددية حزبية تصل إلى مئات الأحزاب والتجمعات ومنظمات المجتمع المدني ، فقد قُدر عدد الكيانات والأحزاب السياسية في انتخابات كانون الثاني 2005 إلى أكثر من (200) كيان ، ووصل هذا العدد إلى أكثر من (300) كيان في انتخابات آذار 2010 ، لقد تجاوزت الساحة العراقية الحدود المتوقعة في عدد الأحزاب والقوى السياسية من حيث النوع والهدف وصار من الصعب الالمام بالخارطة السياسية للعراق حتى ليبدو الحال أقرب إلى الفوضى منه إلى حال النظام⁽²⁴⁾.

وفي خضم هذه الفوضى وزيادة الصراع السياسي تطرفاً بدأت الدولة تبتعد عن مفهوم الدولة المدنية ، فالدولة المدنية الواجب إرساء أسسها في العراق هي دولة المجتمع الذي يبنى على المرجعية الأخلاقية لأن فيه تراعي أنسانية الفرد وحقوقه وعلى رأسها حريته وكرامته ورأيه الذي يحق له الإدلاء به للمساهمة في بناء مجتمع متحضر ومنتمدن ومترفع على الفكر الطائفي ، فإذا فقدت أي دولة مرجعيتها الأخلاقية تتحول بالضرورة إلى قطيع ، أو بمعنى آخر إلى دولة أمنية تستعمل أجهزتها الأمنية للترهيب وتمنع المعارضين عن التمرد على طغيانها ، وتعاقبه في حال وقوفه في وجهها ورغبته في استرداد أنسانيته ، وعندما يفقد أي نظام سياسي في الدولة المرجعية الأخلاقية يتحول إلى وحش مرعب لا يوقفه شيء ولا يردعه رادع عن التماهي

في طغيانه.

من افرازات الصراع بين الأحزاب السياسية الدينية في العراق أنها تعيش ازمة ثقة شديدة التعقيد ، فجل هذه الأحزاب تتخذ موقفا سلبيا تجاه الرأي الاخر فهي لا تقيم وزنا لامكانيات تعارض الاراء ولا تستوعب منطق الاختلاف مقدمة عليه منطق الخلاف ، فكل حزب يشعر أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ولا يقبل النقاش حولها ، أنها في واقعها تقوم على الأيمان العقائدي (الطائفي) وعلى المطلقات في عالم متغير يقوم على النسبية ، وهذا الامر يناقض بالتأكيد الديمقراطية التي اسسها القبول بالرأي الاخر ، وربما بسبب ذلك في جانب منه إلى الحقبة الطويلة التي ظل فيها العراق تحت نظام الحزب الواحد وعليه غابت عن الساحة العراقية قدرات التفاعل السياسي⁽²⁵⁾.

يعيش العراق اليوم نتيجة تغيير نظام سياسي كبير من عهد الدكتاتوري إلى عهد الديمقراطية ويتجلى ذلك بكونه ثورة على واقع والانتقال إلى واقع جديد ، وفتح الستار على مشهد سياسي غير معهود يكاد أن يكون مجهول النتائج والتوقعات ، تتردد فيه شعارات متداولة ومتصاعدة ، البعض منها يدافع عن القومية والبعض الاخر يدافع عن النزعة الدينية المختلطة بالتوجهات الفكرية او السياسية المتبأنية ، هذا التداخل والاختلاط في المفاهيم أنما يعبر في ذاته عن مدى التداخل بين حدود الأنتماء الديني والمذهبي والقومي مع الأنتماء السياسي ، فضاعت في ظل هذا التداخل الفوارق بين الامة والوطن وبين الدين وحدود سلطة الدولة المدنية ، وجرى توظيف كل تلك الافكار بعد ليها لمقاصد سلطوية سياسية حينا او لاهداف مذهبية وقومية وعرقية حينا اخر ، وهناك تعالت الاصوات تنادي مرة بأبناء دولة مدنية مغلقة بالفكر القومي او العرقي ، ومرة اخرى بأبناء دولة دينية (معاصرة) لكنهم يريدونها في واقع الامر مذهبية سنية او شيعية ، والكل يظن أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ، وهنا يبرز تسائل امام قادة الأحزاب السياسية الدينية في العراق والواجب عليهم الاجابة عليه ، كيف تبنى الدولة المدنية التي لا تناقض فيها بين المفاهيم و لأيضطر فيها التخلي عن الدين وعن القومية وعن العرق بل يتمسك بها جميعا مع تمسكه بوطنه في نفس الوقت؟.

يمكن ذلك عند معالجة التفاعل الضروري بين الدين والسياسة ، بالفهم العميق المتبادل لطبيعة ما هو ديني وما هو سياسي ، ولا يمكن ذلك الا بالاعتراف المتبادل بمشروعية النظرة السياسية الممكنة وضرورة الرؤية الدينية الواسعة بالنسبة للمجتمع بكل طوائفه واديأته ، وتكريس هذا المفهوم الواعي لدى كافة افراد المجتمع من خلال برامج تثقيفية ومناهج تربوية توضح التلازم الممكن وتكرس تكاملها في العملية الاجتماعية بعيدا عن (الهرطقة) الجوفاء بأنفصال الدين عن السياسة ، وبعيدا عن فلسفة (حوار الاديان) الزاعمة بأن الاديان والطوائف كلها تدعو إلى المحبة والسلام ، ولا ننسى التطرف لدى (العلمانيون) فهم يعملون على اساس أن جهاز الضبط الديني يحد من الحريات وعليه يجب التمرد عليه وتقويضه.

المبحث الثالث:

التغيير في موزاين القوى

شكل الامن الاجتماعي الهاجس الاكبر لكل التجمعات البشرية وبنفس المقدار الذي شكله ذلك المعيار

لكل فرد من هذه التجمعات واصبحت جميعها تبحث عن توفير الحماية والامن لها ، لأن ذلك يعتبر حالة توازن اجتماعي الذي يتحقق في الدفاع عن المجتمع بفعل الجهود المبذولة من قبل الدولة وافراد المجتمع لتحقيق الامن والاستقرار الاجتماعي ، ولأن العلاقات الدولية هي بمثابة علاقات وتفاعل بين الدول فإن ذلك يتطلب التعرف على طبيعة أنظمة هذه العلاقات ، والتي من أهمها نظام توازن القوى ، ونظام الامن الجماعي ، ومن خلال ذلك بدأت الجماعات والمجتمعات تبحث عن فكرة التوازن ، والتي أنبثقت من تعدد المجتمعات والدول من ناحية ، ومن تنوع العلاقات بينها من ناحية اخرى ، وذلك بحكم ما يتطلبه (التعدد - التنوع) من التوازن بالضرورة ، وبحكم ما يؤديان اليه من قوة أيضا ، ويصعب تصور قيامها (النظام - العلاقات) دون قاعدة من التوازن سواء كان محلي او اقليمي او عالمي .

دعت بريطانيا إلى نظام الشرق الأوسط مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، كأن هذا النظام ينظر إلى الشرق الأوسط بالمنظار الجغرافي على أنه كتلة ارضية معرضة للاخطار على مقربة من الاتحاد السوفيتي ، وعليه اهتم هذا المحور في تشكيل الشرق الأوسط بضرورة تنظيم الدول العربية لنفسها لمواجهة هذا التهديد ، ويكون ذلك بالتحاق الدول العربية بحلف مع الدول الاخرى التي كانت تهتم بتأمين المنطقة للدفاع عن نفسها من الخطر الشيوعي الاحمر ، ومن تلك التحالفات (حلف شمال الاطلسي - الناتو ، وحلف جنوب شرق اسيا - السياتو) ، وبذلك اصبحت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا هي الاطراف الدولية المعنية بأمن المنطقة وهي ذات الوقت الاطراف الكبرى المشاركة في حلف الناتو والسياتو⁽²⁶⁾.

ظهر رأي مصاد لذلك التصور ، فهذا الرأي يعتبر بأن النظام العربي ليس مجرد منطقة نائية بين اوربا واسيا أي مجرد امتداد جغرافي ، بل أنه امة لها اهتمامات مشتركة واولويات امنية تتمايز عن اولويات الغرب واهتماماته ، وعلى هذا الاساس ينبغي على دول المنطقة العربية وهي التي كانت تتمتع بوحدة اللغة والدين والتاريخ والتراث بل بإمكانها أن تصنع نظامها الخاص لمواجهة أي تهديد يأتي من أي مصدر ، وكأن الفكر العربي يعتبر أن التهديد الرئيسي يأتي من اسرائيل ولم يكن ذلك لأنها تقطع الجسر البري بين افريقيا واسيا⁽²⁷⁾ ، بل لأنها خطر دائم ومستمر على الامن القومي العربي .

وبسبب تلك النظرة الفكرية العربية وما عاشته الشعوب العربية من عقود تسلطية لأنظمة فردية ، كل ذلك اسهم في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي ، وكان للاختناق السياسي الذي شهدته المنطقة العربية دورا فاعلا في ظهور الحركات الاحتجاجية ، وكان قسم منها ذو صبغة سياسية او اجتماعية وبعضها ذات صبغة دينية او عرقية والتي أدت إلى فشل الدول العربية في نظام الشرق الأوسط في تحقيق الأندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والاثنية المختلفة ، حيث تعرضت معظم الاقليات والاعلبيات المهمشة في العالم العربي لمظاهر الاقصاء والتمييز الديني والثقافي و الاجتماعي⁽²⁸⁾.

باتت الدول العربية ضمن مفهوم الشرق الأوسط ووفق تلك الاسباب بعيدة عن فهم خلفية الامن الجماعي في العلاقات الدولية ، حيث اکتوت هذه الدول بأنظمة تحاول تغيير الواقع الدولي بما يخدم مصالحها على حساب الدول الاخرى ، فعمد المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة دولية يتكفل فيها المجتمع الدولي لحماية ذاته عن طريق اتخاذ اجراءات جماعية مضادة لذلك واطلق عليه نظام الامن الجماعي ، حيث لا يلغي هذا

النظام التناقضات القائمة بين الدول ، أما يسعى لمنع العدوان على المجتمع الدولي ويمنع تهديده من أي طرف كان⁽²⁹⁾.

كأنت الدول العربية ودول الشرق الأوسط عموماً بعيدة نسبياً عن مفهوم الأمن الجماعي ، وما لا يمكن تجاهله في أي وقت من الأوقات فإن المنطقة العربية بعيدة عن مفهوم التغيرات الجيوسياسية والعسكرية وهي لا تعي بأنها دخلت مرحلة جديدة كلياً ، غيرت هذه المرحلة المفاهيم السابقة للأمن الجماعي واجبرت دول الشرق الأوسط وفق التطورات المتسارعة في السنوات الأخيرة لدراسة المعطيات الإقليمية الراهنة بدلاً من البقاء في أسر الماضي .

وما حدث بعد الاحتلال الأمريكي إلى العراق في عام 2003 لم يكن مجرد سقوط النظام السياسي ، وكان لابد لهذا النظام أن يُعاقب على جريمة احتلال الكويت ، لأنه أدى إلى الاختلال والاخلال بتركيبة المنطقة تمهيداً لإعادة النظر فيها ، ومن هذا أراد الأمريكيون إعادة تشكيل الشرق الأوسط ، وهذه حقيقة لم يعد بالإمكان تجاهلها⁽³⁰⁾.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأكثر فاعلية وتأثير في الشرق الأوسط فيما يخص التطورات السياسية والأمنية ، ولابد من تحليل محددات ادراك الدول العربية في التحولات السياسية الأمريكية أزمائها وازاء المنطقة ، ومستوى الاستجابة العربية لهذه التحولات ، اسهمت التحولات التي شهدتها المنطقة العربية رسم العلاقات والتوازنات الإقليمية ، حيث اختفت التصنيفات التقليدية لعلاقة الدول داخل الاقليم ، وحل محلها مجموعة مركبة للعلاقات ، تقوم على اسس عرقية ومذهبية وطائفية ، فضلاً عن تحول بعض الدول إلى دول فاشلة مثل (اليمن وليبيا) ذلك لأنها تشهد حروب أهلية وقبيلية وتقسيمات جغرافية ، وكذلك دخول بعض البلدان العربية التي شملها التغيير مرحلة سياسية واجتماعية لم تعهدها من قبل ، تركت أثرها على مفهوم الدول القطرية ، وعلى شكل التوازنات الإقليمية ، الامر الذي سهّل على الولايات المتحدة تنفيذ تصوراتها حول الشرق الأوسط⁽³¹⁾.

فموقف الولايات المتحدة من التغيير السياسي في مصر (ثورة 30 يوليو عام 2011 م) ، حيث عدته الولايات المتحدة انقلاباً على شرعية الرئيس ، وتغييباً لمفهوم الديمقراطية وتداول السلطة ، ثم ما لبثت أن عادت واشنطن للتعامل مع الامر الواقع ، وبدت العلاقات المصرية الأمريكية ليست في احسن احوالها وتعاني من ازمة ثقة ، ولا يمكن أن نسبغ عليها صفة الاستراتيجية حتى وأن استمرت الولايات المتحدة في تقديم مساعداتها السنوية لمصر بما فيها العسكرية⁽³²⁾.

استمرت مصر في تقييمها للسياسة الخارجية الأمريكية من خلال ما تقدمه لمصر من مساعدات سنوية ، ولكن العلاقات الأمريكية المصرية بدت متذبذبة بعد ثورة 25 يناير عام 2011 وأدت إلى تراجع في العلاقات إلى حدّها الأدنى ، ففي الوقت الذي صنفت فيه مصر حركة الاخوان المسلمين كحركة ارهابية محضرة ، اصرت الولايات المتحدة على عداها جماعة سلمية تمثل الاسلام المعتدل ، يجب أن يتم شملها في العملية السياسية⁽³³⁾.

امتازت السياسة الأمريكية تجاه مصر بازدواجية واضحة في المعايير وكانت تلك هي الصفة الأكثر

وضوح في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر ، فجد بأن الولايات المتحدة الأمريكية التزمت الصمت وعدم دعم جمهورية مصر العربية في محاربة القوى الارهابية في شبه جزيرة سيناء ، كما أنها لم تؤيد العمليات العسكرية النوعية التي نفذتها القوات المصرية ضد تنظيم (داعش) في ليبيا ، واثار ذلك الموقف العديد من التساؤلات من مصر تجاه التوجهات الأمريكية للتعامل معها ، وأيقنت مصر بأن التحولات في السياسة الأمريكية لن تكون في مصلحتها⁽³⁴⁾.

وما يجري في سوريا فإن المسؤولين في واشنطن يدركون من وجهة نظرهم بأن تورط روسيا عسكريا في صراعات الشرق الأوسط من شأنه أن يؤسس لمواجهة حقيقية مع العالم الاسلامي ، والذي قد تنتقل شرارته إلى روسيا نفسها ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هذا الرأي مدعوما بسبب التوترات بين الحكومة الروسية المركزية والأنفصاليين في المقاطعات الروسية الاسلامية ، وبخاصة اذا ما حاولت المملكة العربية السعودية وتركيا اللعب بالورقة الاسلامية في المعركة ضد موسكو⁽³⁵⁾.

كأنت السياسة الأمريكية تجاه التطورات في سوريا ولا زالت على ادراكها بأن التنافس الحقيقي على النفوذ الاقليمي في الشرق الأوسط وخاصة في سوريا ينحصر بالضرورة بين تركيا والمملكة العربية السعودية ، لجهة مواجهة النفوذ الروسي في سوريا وموازنته في الحرب على الارهاب ، هذا ما تؤيده واشنطن كما سعت اليه المملكة العربية السعودية في تأسيسها للتحالف العسكري الاسلامي فهو لم يأتي لمحاربة تنظيم (داعش) بل تجاوز ذلك إلى الوقوف بوجه النوايا الروسية لتعزيز مبدأ اعادة صياغة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط الذي تسعى اليه موسكو في محاولة تغيير قواعد اللعبة في سوريا ، لذا كأنت رغبت الرياض وبدعم من الولايات الأمريكية بصياغة ترتيبات عسكرية موازية لتلك التحولات الروسية.

وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط بوصفه مجالا جغرافيا يقع في جوار تركيا ، ويمكن لها أن تلعب دورا اقليميا محوريا من دون الاصطدام بأي قوة عالمية ، والذي اعطى قوة للاستراتيجية التركية في أحداث الشرق الأوسط وخصوصا في سوريا لأنها لا تجد معارضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، نظرا لأنها تعتبره يشكل ثقلا موازيا للدور الأيراني في المنطقة الذي يلقي معارضة الولايات المتحدة الأمريكية ، وشجعت واشنطن سياسة تركيا من خلال فتح الحوار الاستراتيجي مع الشركاء في منطقة الشرق الأوسط واوربا واسيا الوسطى والقوقاز والبلقان ، والعمل على تحقيق الامن المتبادل⁽³⁶⁾.

إتضحت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس ترامب بعدم الاصرار على رحيل الرئيس السوري بشار الاسد ، وإنما يجب التركيز عليه بشكل اكبر هو (داعش) وليس سوريا ، وأن التدخل الامريكي المباشر في سوريا له عواقب وخيمة على الولايات المتحدة الأمريكية ، واكدت واشنطن بأنها على استعداد أن تحارب في سوريا واوربا وأيران اذا اقتضت الضرورة⁽³⁷⁾.

ولدراسة الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران لابد من التوقف عند التوافق للولايات المتحدة الأمريكية مع المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي ، فالواضح أن سياسة واشنطن مع طهران تمتاز بعدم الوضوح والجدية باتخاذ المواقف قبل وبعد التوقيع على اتفاقية البرنامج النووي الأيراني ، فقد عارض الرئيس

الجديد للولايات المتحدة الأمريكية السيد ترامب الاتفاق النووي الذي وقعته القوة الغربية مع إيران العام الماضي ، والذي بموجبه تم رفع العزلة الدولية عن إيران مقابل وضع قيود على برنامجها النووي ، ويرى الرئيس ترامب أن هذا الاتفاق هو اسوء اتفاقية لأنها تضع إيران التي تعتبرها (الراعي الاول للاسلام المتطرف) في طريق الحصول على سلاح نووي ، وتعهد ترامب بأنه سيمزق الاتفاق منذ اليوم الاول لتوليته مهام الرئاسة⁽³⁸⁾.

على الرغم من وصف القيادة في المملكة العربية السعودية لعلاقتها بالولايات المتحدة بالتاريخية والاستراتيجية ، وعلى الرغم من مكانة الدول الخليجية على اجندت المصالح الأمريكية ، فقد بدأت المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي في اعداد تقييم شاملة لهذه العلاقة ، بسبب التهديدات الحقيقية التي باتت تحدث بمستقبلها ، والتي عززتها السياسات الأمريكية الجديدة في المنطقة ، وربطت المملكة العربية السعودية بين تصاعد دور إيران وسياسة الولايات المتحدة في المنطقة ، ويعود الامر إلى فترة احتلال العراق 2003 ومحاولة اعادة تشكيل الخريطة الجغرافية والسياسية للشرق الأوسط ، الامر الذي سمح لإيران بأن تعزز نفوذها في محيط المملكة العربية السعودية حيث شمل العراق وسوريا ولبنان واليمن وبعض دول الخليج العربي ، وترى القيادة في المملكة العربية السعودية أن مواقف الولايات المتحدة من هذا التدخل لم ترق إلى الحد المطلوب ، بل أن الادارة الأمريكية في ذلك أنتهجت سياسة عدم التدخل المباشر⁽³⁹⁾.

تمتاز الاستراتيجية الأمريكية في التغييرات لموازن القوى العالمية بالعمق والافق الواسع وقد تتقاطع احياناً وبشكل مرحلي مع سياسة المملكة العربية السعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، فالولايات المتحدة الأمريكية استفزت المملكة العربية السعودية في طريقة تعاملها مع إيران في قضايا الشرق الأوسط ، وأنقذت المملكة العربية السعودية واتهمتها بعدم اهتمامها بالاصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية .

ادركت المملكة العربية السعودية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها بهذا الصدد وأيقنت أن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة أن تخلق حراكا شعبيا سعوديا ضد حكام المملكة ، وكأن ذلك واضحا من خلال تصريح الرئيس الامريكى اوباما (أن الخطر الحقيقي الذي يواجه امن الخليج ليس إيران بدرجة اولى ، وإنما المشاكل الداخلية التي تعانيتها تلك الدول ، بسبب غياب الديمقراطية وحرية التعبير وتصادم الخطاب المتشدد)⁽⁴⁰⁾.

لكي تتمكن المملكة العربية السعودية من الوقوف بوجه التدخلات الأيرانية وكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية والتوافق معها في سياستها الاستراتيجية في التغييرات في موازين القوى لذلك أنفتحت المملكة العربية السعودية على القوى الدولية واوجدت عناصر شراكة وتعاون معها واعتمدت على سياسة الأنفتاح على روسيا والصين ردا على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي ذات الوقت فأن المملكة غير قادرة على المستوى الاستراتيجي أن تزعج الولايات المتحدة لأنها معتادة على معونة الولايات المتحدة السياسية والعسكرية في مواجهة الأخطار والتحالف معها بشكل نوعا من الحماية لذلك ، لم تتردد المملكة العربية السعودية ودول الخليج في اقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضي دول الخليج ، وتتاعمت المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تدخلت بشكل مباشر في حرب اليمن ضد الحوثيين وعلي

عبدالله صالح اضافة إلى الدعم الخليجي العسكري واللوجيستي للقوى السورية المعارضة استجابة لرغبة الولايات المتحدة⁽⁴¹⁾.

بالرغم من التوافق الامريكي السعودي على المستوى الاستراتيجي الا أن الاستراتيجية الإمبريكية في اليمن اتسمت بالتناقض والتباين ، ويرجع هذا التناقض إلى المعيار الحقيقي الذي تستند إليه السياسة الإمبريكية وهو(المصلحة) ونشر مبادئ الديمقراطية والعدالة وحرية الرأي عن التعبير ولكن التصريحات الإمبريكية اتسمت بالتناقض والازدواجية ، حيث تناقضت هذه التصريحات مع مطالب الشعب اليمني حينما خرج ليقسط نظام علي عبدالله صالح وتجاهلت الولايات المتحدة مطالب الثوار وتجنبت التعليق على ما يحدث في اليمن ، وعندما أحست واشنطن بأن الوضع المتأزم في اليمن سوف يؤدي إلى بالاضرار بالمصالح الإمبريكية قامت بالضغط على النظام اليمني للتوقيع على المبادرة الخليجية(تحتي الرئيس عبدالله صالح والاعداد لانتخابات برلمانية تلبى مطالب الثورة)⁽⁴²⁾.

اتسمت الاستراتيجية الإمبريكية في اليمن كما هو في الشرق الأوسط حالة من المراجعة واعادة الهيكلة بعد ثورات الربيع وذلك بما يتماشى مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، حيث اثرت الثورات العربية على القرار الامريكي على اعادة النظر في كيفية النظر في قضايا منطقة الشرق الأوسط.

لابد من تناول حالة العراق في الاستراتيجية الإمبريكية ومفهوم توازن القوى ، فالعامل الجيوستراتيجي في العراق مؤثر في عمليات الجذب الدولي ، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الإمبريكية عند احتلالها للعراق ، وكأنت الاستراتيجية الإمبريكية تعتبر العراق المرتكز الرئيس لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير وعلى أن يكون الخليج العربي قلب وعصب هذا المشروع بسبب توافر النفط الذي بات محل اهتمام لدوائر الدفاع والامن القومي والمخابرات والشؤون الخارجية في الولايات المتحدة الإمبريكية ، وهكذا اصبح النفط شأنًا مرتبطًا في النفوذ الدولي وعاملاً مهماً في توازن القوى الدولية⁽⁴³⁾.

يمثل النفط أحد المدركات الأساسية لحركة الاستراتيجية الإمبريكية في التوجه ازاء العراق ، فالولايات المتحدة لديها المشروع الامبراطوري الذي يضمن لها الدور القيادي والمهيمن على المسرح الدولي ، لذلك تركز استراتيجية الولايات المتحدة على المتغير النفط ي وتعارض أي خفض في حجم الإنتاج النفط ي لأن هذا الخفض يؤثر على حركة الاقتصاد الامريكي ويؤدي إلى زيادة الاسعار التي من شأنها أن تقود إلى ركود الاقتصاد العالمي وهذا الركود يؤثر سلباً على الاستراتيجية النفطية للولايات المتحدة الإمبريكية⁽⁴⁴⁾.

ترتكز الاستراتيجية الإمبريكية لتوازن القوى في الشرق الأوسط وفي العراق بالذات على المرتكزات الاتية

:-

1. استمرار تدفق النفط ورفض أي تخفيض للإنتاج بهدف رفع الاسعار.
2. اضعاف منظمة أوبك ومنع قيام العراق والدول المنتجة لأي دور فعال.
3. تولي زمام قرار النفط العالمي واستخدامه كأداة لغرض سيطرتها على العالم وهذا يقتضي وضع نفط العراق ضمن اولويات امنها القومي .
4. يعتبر النفط العراقي هو المحدد المهم وراء احتلال العراق بهدف السيطرة وبسط الهيمنة على وأحد

من أهم مصادر الطاقة في العالم.

5. احتلال العراق جعل الولايات المتحدة في قلب منطقة الشرق الأوسط من اجل فرض هيمنتها على دول الخليج العربي لبناء قواعد عسكرية تمكنها من التدخل المباشر حال حصول أي أحداث متوقعة او غير متوقعة

الخاتمة

أن استمرار الانقسام الطائفي في العراق هو نتيجة للفشل في البدء بعمليات ناجحة لبناء الدولة وللسياسة الاقتصادية المتخلفة التي أمتازت بها السلطة العراقية في فترات متقطعة بعد عام 2003م ، أدى إلى وجود بيئة مثيرة للنزاع وضعف المؤسسات الحكومية وتأثيرات الاسلام السياسي والتناقض الفكري إلى تقوية النزعة الطائفية في العراق وتزايد الهجمات الارهابية من الطوائف فيما بينها الواحدة تجاه الاخرى ، ذلك أدى مع مرور الوقت إلى تفاقم الصراعات الطائفية و رغبت تلك الطوائف للمطالبة بالسيطرة على الدولة وتشكيل هويتها وما زاد من النفس الطائفي هو ترسخ سلطة الدولة في أيدي الأحزاب الدينية للطوائف ، أن معالجة مشاعر الإغتراب لدى الطوائف الدينية أمر بالغ الأهمية لتحقيق مزيد من الشرعية للنظام والاستقرار للبلاد ، ولا بد من اتخاذ خطوات تتسم بالصدقية لبناء الثقة وطمأنة الطوائف المختلفة حول مكانتها في الدولة وذلك ببناء خطة جدية للمصالحة والابتعاد عن المعالجات الجزئية او الانتقائية وخصوصا تلك التي تهدف إلى تحقيق مصالح على المدى القصير وتكون علاقة السلطة بالطوائف والقوميات والاديان قائمة على التفاهم واعطاء حرية الاختيار لطريقة العيش والاستناد بذلك على الدستور الذي يكفل حل اغلب المشاكل ، وعلى كل القوى السياسية الحاكمة بكل طوائفها وقومياتها واديانها أن تعمل جاهدة على تصحيح الكثير من المفاهيم ، وبخاصة ما يتعلق منها بامور العقيدة ، وطريقة التعامل مع الاخرين وعليها أن تدعم كل ما هو اصلاحي حتى اذا استوجب في بعض الاحيان المحدودة القفز على الدستور او تعديله لتحقيق ذلك ، لأن الارادة الجماهيرية هي القاعدة الشرعية وأن الشعب هو مصدر السلطات ، لذلك فإن القوى السياسية العراقية بمجتمعنا مجبرة على الاجماع على مشروع وطني حقيقي جامع لكل العراق اذا ما أرادت أن تعيد بناء الدولة وتضعها في الطريق الصحيح ، والابتعاد عن الطغيان الفكري والعلمي بشقيهما ، طغيان الموضوع والمنهج وطغيان الاداة والنظام واعطاء حرية كاملة للفكر لتأسيس دولة من نتاج الجهد الأنساني واجتهاده بحيث تسأير التطور التاريخي للأنسانية ، بحيث يتم هذا التأسيس من موافقة الشعب في الدولة على الخضوع لسلطة الدولة ، وأن استمرار الطغيان الفكري قديما وحديثا أنتج لنا امتياز الفكر الطائفي واستمرار هذا الطغيان يعني استمرار للطائفية ، وتصبح الطائفية هي نتاج ونتيجة لمنهجية الدولة ومؤسساتها واحزابها السياسية فكريا وسلوكا .

ومن المعالجات المهمة للتطرف الديني والطائفي أن يكون تعاون دائم ومستمر من دول العالم ، ذلك أن افرازات العنف الديني والطائفي بأسم (الدين) اخذت تعني (الارهاب) والعنف ، ولم تعد مقصورة على الحدود السياسية الداخلية ، وأنما صارت لها تجليات عابرة للدولة والقارات ، وهو ما يستحيل معه تصور حلول

جزئية او اقليمية لها ، مهما بدت لنا هذه الحلول ناحجة ومناسبة ، ولا بد من ذكر تحفظ على هذا الطرح بغض النظر عن الحاجة الملحة له كحل واقعي لهذه الظاهرة ، والتحفظ هو (أن يكون هذا التعاون الدولي سبيلا للهيمنة على العالم بأسم محاربة التطرف الديني والطائفي والارهاب).

وتمتاز الاستراتيجية الأمريكية لمفهوم توازن القوى بأعادة تموضع عميقة بين القوى السياسية والاجتماعية الشرق اوسطية المحلية او الاقليمية ، ولنجعل من هذه الدول (المتأزحة) دولا فاشلة للعقدين القادمين بالخاصة الطائفية والاثنية والقبلية ، او بتوزان الميلشيات المسلحة للاحزاب السياسية وتضفي على أي شكل من ذلك صفة الديمقراطية ، واغلب بلدان الشرق الأوسط مثل (العراق ، سوريا ، اليمن ، ليبيا) تشكل نموذجا حاضرا لدى صناع القرار الامريكى ، ولا تتجاوز أن تكون تلك الاهداف ضمن التوجهات الأمريكية النهائية غير أن الواقع يؤكد ذلك ، والعديد من الأحداث يمكن تفسيرها في ظل هذه التوقعات الاولى ، ولربما تشهد الاستراتيجية الأمريكية في الاعوام القادمة تحولا في سياستها للانتقال من تشجيع الصراع الداخلي إلى مرحلة تعديل ميزان القوى بين الفرقاء لصالح حلول سياسية يجري رسمها بين هذه القوى ، وربما بمشاورة بعض الاطراف شرق اوسطية.

الهوامش :-

1. حارث حسن ، مؤسسة كارميغي للسلام الدولي ، بيروت ، 2014 ، ص9.
2. مزابية خالد ، الطائفية السياسية واثرها على الاستقرار السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرياح – ورقلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2013 ، ص1.
3. سعيد السامرائي ، الطائفية في العراق ، لندن ، مؤسسة الفجر ، ط1 ، 1993 ، ص43.
4. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الطائفية خطر يحرق ببناء الثورات العربية للديمقراطية ، ندوة علمية بعنوان الثورة العربية والديمقراطية (جذور الصراعات الطائفية وسبل مكافحتها) ، قطر (الدوحة) ، 2012 ، ص28 ، موقع أنترنيت

. www.dohainstitute.org :

5. طه جابر العلواني ، العراق الحديث بين الثابت والمتغيرات ، مكتبة الشروق ، 2004 ، ص36.
6. سعد الدين العثماني ، دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي ، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد 2982 ، 5 نوفمبر 2010 ، ص1 ، <http://www.alwasatnews.com> .
7. حارث حسن ، مصدر سابق ص19.
8. عبدالوهاب الكيالي (واخرون) ، موسوعة السياسة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1979 ، ص768.
9. رايدر قيسار ، العرقية ، الفدرالية ، وفكرة المواطنة الطائفية في العراق : تحليل نقدي ، الموقع الالكتروني :

. www.historiae.org

10. خليل محمد الشماع وخضير كاظم حمود ، نظرية المنظمة ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1 ، 1989 ، ص311-312.
11. امين هويدي ، ادارة الازمات الاقليمية ، مجلة العربي ، العدد 328 ، مارس ، 1986 ، ص19.
12. حسين درويش العادلي ، العراق ومناشئ الصراع ، مجلة النبأ ، العدد 70 ، أيار 2004 ، ص37.
13. طلعت رميح ، صناعة وادارة الازمات ، لبنان نموذجا ، صحيفة الشرق ، 9 ديسمبر 2006 ، <http://www.al-sharq.com>.
14. جورج فريدمان ، العراق مؤشرات وبيادر ايجابية ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ، مجلة مؤسسة ستراتفورد للاستشراف الاستراتيجي ، العدد 166 ، 2007 ، ص 7 ، موقع الأنترنيت : www.alkashif.org.
15. مهدي الشرع ، المكونات السياسية للطائفية في العراق ، دراسات مشرقية ، العدد 1 ، مركز دراسات المشرق العربي ، 2008 ، ص 144-188.
16. احمد يوسف احمد ، ظاهرة التدخل الخارجي في النظم السياسية العربية ، مجلة المختار ، العدد 15 ، المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم / الجزائر ، ديسمبر 2006 ، ص43.
17. موقع أنترنيت : www.alkulasa.net/article/1519.
18. محمد شحرور ، الدين والسلطة ، قراءة معاصرة للحاكمية ، بيروت ، ط1 ، 2014 ، ص283.
19. اسماء جميل وفالح عبدالجبار ، موقع أنترنيت : www.alrafedein.com/news.
20. المصدر السابق نفسه.
21. محمد شحرور ، مصدر سابق ، ص324.
22. صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 1991 ، ص143 ، وينظر : حسين علوان ، اشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 12 ، تموز 1994 ، ص93.
23. شمران حمادي ، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ط2 ، 1975 ، ص201.
24. سعد سلوم ، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق ، مجلة جدل ، العراق ، 2006 ، ص20.
25. عبد الوهاب حميد رشيد ، مستقبل العراق ، الفرص الطائفة والخيارات المتاحة ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، 1997 ، ص140 ، وينظر : صيري عبدالرزاق جاسم ، العملية السياسية في العراق ومشكلة الوصول إلى دولة القانون ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2009 ، ص90.
26. بهجت قرني ، النظرة إلى الشرق الأوسط بطريقة مختلفة ، عدسة مفهومية بديلة ، مجموعة باحثين ، الشرق الأوسط المتغير ، نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تشرين اول ، 2011 ، ص50.
27. المصدر السابق نفسه ، ص52.
28. دينا شحاته ومريم وحيد ، محركات التغيير في العالم العربي ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة ، العدد 184 ، نيسان 2011 ،

29. بير ترأن ، موريس (1944) الامم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1984 ، ص36.
30. خيرالله خيرالله ، الأقلاب الكبير في الشرق الأوسط ، موقع أنترنيت : www.voltairenet.org .
31. سياسات الخشية : الاستجابة العربية لتحولات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، موقع أنترنيت : www.siyassa.org.eg .
32. تحليل سياسي ، العلاقات العسكرية المصرية – الأمريكية واستقلالية المؤسسة العسكرية المصرية ، القاهرة ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2015 ، ص 4 ، موقع أنترنيت : www.eipss-eg.org .
33. ميشيل دن ، استراتيجية امريكية تجاه مصر في عهد السيسي ، ملخص اطلالة سياسية ، بيروت : مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، 2014 ، ص ص 4 – 5 .
34. المصدر السابق نفسه .
35. نوح فسيفس ، دراسة استراتيجية ، الصراع في الشرق الأوسط والتوازن في لعبة القوى بين إيران والسعودية ، صحيفة الرأي اليوم ، 16/2/2015 ، موقع أنترنيت : <http://www.raiaiyoun.com> .
36. عمر كوشى ، العمق الاستراتيجي : موقع أنترنيت : www.aljazeera.net .
37. ريم عبد الحميد ، وهاشم الفخراني ، كيف سيتعامل ترامب مع الشرق الأوسط بعد أنتخابه رئيسا لامريكا ؟ ، صحيفة اليوم السابع ، 9 / 2 / 2016 ، موقع أنترنيت : www.youm7.com .
38. المصدر السابق نفسه.
39. سامي السلامي ، سياسة الحيرة ، استجابة الدولة العربية للتحولات الهيكلية في الشرق الأوسط ، موقع مجلة السياسة الدولية على شبكة الأنترنيت : www.siyassa.org.eg .
40. المصدر السابق نفسه.
41. المصدر السابق نفسه .
42. نهال السيد احمد ، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في دول الربيع العربي ، دراسة حالة اليمن (اليمن – سوريا) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، موقع أنترنيت : www.democraticac.de .
43. شهد علي عبود ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق – دراسة في البعد أَلنفط ي ، الحوار المتمدن ، موقع أنترنيت : www.ahewar.org .
44. عبد علي المعموري ومالك دحام الجميلي ، أَلنفط والاحتلال في العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، 2011 ، ص 67ط.

المصادر:

- 1- Ahmed Yousif Ahmed, Dahrat Al-Tadkal Al-Karji fi Al-Nathm Al-Seiseia Al-Arabi, Majailt Al-Moktar, Al-Add 15, Al-Majls Al-Seisi lahrakt mojtama Al-Salm / Al-Jaz'r , December 2006.
 - 2- Asmaa Jamel & Falh Abd Al-Jabar, Moka internet: www.alrafedein.com/news
 - 3- Al-Markz Al-Arabi Labah wa drast Al-Seiasat, Al-Ta'fea Khtar ehadk Bbna'a Al-thorat Al-Arabie Ldemokratea, Nado Almea banoan Al-thora Al-Arabie wa Al-Demokratea (Jathor Al-Serat Al-Ta'fea wa sbl mokfatha. Qatar (Al-Doha). 2012, Moka internet: www.dohainstitute.org.
 - 4- Amin Hoede, Adrat Al-Zamat Al-kalemea, Majalt Al-Arabi, Al-Add 328, March,1986.
 - 5- Bahjet Qarni, Al-nathra ala Al-Sarak Al-Aosat Tareke Moktlafa, Adsa Mfhomea Bdeala, Majoma Bathen, Al-Sarak Al-Aosat Al-Motger nathra Jadedala ala Al-Denamekeat Al-Arabie, Markz Drasat Al-Ohda Al-Arabie, tshrean Awal, 2011.
 - 6- Peter Tran, Moris (1944), Al-Amm Al-Mothda mn Al-Harb Al-Barda ala Al-Nathm Al-Almi Al-Jaded, Dar Al-Mostkbal Al-Arabi, Al-Khara, 1984.
 - 7- Tahlel Seisei, Al-Alakt Al-Askeri Al-Masrei – Al-Americea wa Astlaleat Al-Mosaa Al-Askeri Al-Masrei, Al-Kahra, Al-Mahad Al-Masri Lldrasat Al-seiseia wa Al-Astratjea, 2015, Moka internet: www.eipss-eg.org
 - 8- Georg Fredman, Al-Irak Moshtrat wa Boadar Ejabea, Markaz Al-Kashf Llnotaba wa Al-Drasat Al-Strateja, Majilat Mosast Stratford Llashtshrak Al-Astrateji, Al-Add 166, 2007, Moka internet: www.alkashif.org
 - 9- Harth Hasan, Mossat, Karmji LISalam Al-Dolei, Beirut, 2014.
- Hussein Daroesh Al-Adle, Al-Irak wa Mansha Al-Sera, Majlat Al-Nabaa, Al-Add 70, Aiear, 2004.

-
- 10- Kahlel Mohammed Al-Shmaa wa Kather Kathm Hamood, Nathrea Al-Monthma, Mathaba Dar Al-Sha'aon Al-Thkafea Al-Ama, Baghdad, T1, 1989.
- 11- Kaer Allah Kaer Allah, Al-Ankalb fi Al-Shark Al-Aosat, Moka internet: www.voltairenet.org
- 12- Dena Shata wa Mareem Wahed, Mohrakt Al-Tageer fi Al-Alam Al-Arabi, Majilt Al-seiseia Al-Doleah, Al-Kahra, Al-Add 184, Nesan 2011.
- 13- Raedar Qesar, Al-Arkea, Al-Fedraleh wa Fakrat Al-Motana Al-Ta'fea fi Al-Irak : Tahlel Nakdi, Moka internet: www.historiae.org.
- 14- Reem Abd Al-Hameed wa Hashem Al-Fakrani, kaef setamal trump ma al-shark al-aost bad antkabho raesan lamerka? , sahefat al-yom al-sabaa, 9/T2/2016, moka internet: www.youm7.com .
- 15- Sami Al-Slamei, Seasat al-hera, astjabt al-dola al-arabei lltaholat al-hakelae fi al-shark al-aost, moka internet : www.siyassa.org.eg
- 16- Saad Salom, askalet al-tahol al-demokrati fi al-irak, majilat Jadal, Al-irak,2006.
- 17- Saed Al-Samerai, al-tafea fi al-irak, London, mossat al-fajr, T1, 1993.
- 18- Seasat Al-Kasheam al-stajaba al-arabie ltholat al-seasa al-amerkea fi al-shark al-aost, moka internet: www.siyassa.org.eg.
- 19- Shmran Hamde, al-ahzab al-seasea wa al-nathm al-hazbea, matbat al-arshad, Baghdad, t2, 1975.
- 20- Shad Ali Abod, al-astateja al-amrekea tajah al-irak – drasa fi al-bad al-naftai, al-haoar al-mtmdan, moka internet: www.ahewar.org
- 21- Saleh Jawod Al-Kathm wa Ali Galib Al-Ani, alanthma al-seassea, matabat dar al-hakma, Baghdad, 1991.
- 22- Talat Ramh, Snat wa adart al-azmat, lbnan namothja, saheft al-shark, 9 December 2006, <http://www.al-sharq.com>.
- 23- Taha Jabr Al-Aloani, Al-irak Al-hadth ben al-thoabt wa al-motgerat, maktabt al-shorak,

2004.

- 24- Abd Al-Ohab Al-Keali (wa akron), Mosmat Al-Seasa, beruit, Al-Mosaa Al-Arabei lldrasat wa Al-nahr, 1979.
- 25- Abd Ali Al-Mamori wa Malk Daham Al-Jmeli, Al-naft wa al-ahtalal fi al-irak, markaz Hmorabi llbhoth wa al-darast al-astratjea, al-tabaa al-aola, 2011.
- 26- Omar Kosha, Al-Amok al-astratjea, moka intrenet: www.aljazeera.net.
- 27- Mzabea Khaled, Al-taf'ea al-seasea wa athraha ala al-astkrar al-seasi, resalt majster kher manshora, jamaat Mreah – wakla – kalet Al-hkok wa al-alom al-seasea, al-jzaer, 2013.
- 28- Mohammed Sharor, Al-den wa Al-slta , kra'a mosra gghakmea, beruit, t1, 2014.
- 29- Mahdi Al-Shra, al-mkonat al-seasea lltaf'ea fi Al-irak, drasat mashrkea, al-add 1, markaz drasat al-mashrak al-arabi, 2008.
- 30- Micheal Dn, astrateja amerkea tajha masr fi ahad al-sesei, moklas atlala seaseai, beruit, mossat karneje llsalam al-dolei, 2014.
- 31- Nahal Al-Saed Ahmed, taholat al-seasa al-karjeha al-amerkea fi dol al-rabea al-arabi, drasat halat al-yemn (al-yemn – Syria), al-marakz al-demokrati al-arabi lldrasat al-asteratjea wa al-seasea wa al-aktsadea, moka internet: www.democraticac.de
- 32- Noah Fsefs, drasa astratjea, al-saraa fi al-shark al-aost wa al-tawazn fi labat al-koa ben iran wa al-sodea, saheft al-rai al-yom, 16/t2/2015.

